انظر لاذلال الفلسطينيين على الحواجز.. في كل سفر ينضم العشرات للجماعات المقاتلة

2007 ستكون سنة تجدد الانتفاضة الفلسطينيون ما عادوا يطيقون العذاب اليومي والمتكرر

■ في الايام الأخيرة من 2006 اقترح علي صديق عربي من مواطني اسرائيل الانضمام اليه في سفر من القدس الى رام الله والعودة من هناك. «أريد أن أنقل احدى عاملاتي التي تسكن في رام الله الى بيتها ـ تعال سافر معنا وأنظر بأم عينيك الى ما يحدث في هذه الشوارع»، قال الصديق. «إن أكثر الاسرائيليين لا يعرفون بما يحدث هناك». تجاوزنا حي شعفاط وبيت حنينا سريعا، لكننا حينما وصلنا حي «ضاحية البريد» عند مداخل رام الله ابتدأت القصة.

في قلب ذلك الحي (ما يزال داخل القدس الموسعة) بجوار جدار (سور) الفصل، على الشارع الرئيسي الى رام الله كان يوجد حاجز مُقام وبقربه ثلاثة أفراد من شرطة حرس الحدود منعوا مرور السيارات (وفي ضمنها سيارتنا، التي حملت أرقام ترخيص اسرائيلية). أوصت ساكنة رام الله التي نقلناها (عربية اسرائيلية متزوجة من أحد سكان الضفة)، السائق بالاتجاه يمينا الى طريق ترابي يلتف على الجدار. قفزنا فوق حجارة وحفر نحوا من عشرين دقيقة الى أن وصلنا مرة اخرى الشارع الرئيسي، حتى مخيم اللاجئين قلنديا ومن هناك الى رام الله. لم يوقفنا أي شرطي أو جندي في الطريق التي امتدت نحوا من ساعة ونصف الساعة. حتى اقامة جدار الفصل كان سفر من هذا القبيل يمتد نحوا من ربع ساعة في الأكثر.

قصّت علينا المسافرة أن السفر الى القدس والعودة منها يمتد معا نحوا من ثلاث ساعات بل أكثر من ذلك، وقالت الآن تبدأ القصة الحقيقية، فالطريق الى القدس أصعب كثيرا من الطريق الى رام الله. وفي الحقيقة قضينا نحوا من ثلاث ساعات في الشارع في انتظار يثير الغضب، بين مئات سيارات الفلسطينيين من سكان الضفة والمستوطنين الاسرائيليين، حتى الوصول المأمول الى الحاجز في حي بسغات زئيف وفحص الأوراق على يد جندية متقبضة الوجه. اذا كان هذا الانتظار البطيء الزاحف يهدف الى احتياجات أمنية – فان المخربين كانوا يستطيعون عدة مرات في الطريق السيطرة على سيارات مستوطنين لو أرادوا ذلك.

قال لي صديقي سائق السيارة، العربي المواطن في اسرائيل، انه بسبب عمله يصل رام الله مرتين في الاسبوع على الأقل، وفي كل مرة يتكرر السفر المُذل. أنظر الى وجوه الفلسطينيين، قال لي، كأنهم لا يبالون، لكن في كل سفر كهذا ينضم عشرة شبان آخرون الى المنظمات المسلحة. لم يحدث هنا شيء في سفرنا، لم يُجرح أحد ولم يُقتل، لكن الإذلال أشد من أن يحتمل. يسافر 99 في المئة من الناس هنا الى عملهم وعائدين منه، وفي كل يوم تزداد كراهيتهم لكم. وأضاف: لا ريب عندي في أن الانفجار سيتجدد قريبا، وأن سنة 2007 ستكون سنة تجدد الانتفاضة، لأن الفلسطينيين يشعرون بأن قوة الاحتمال قد وهنت.

جدار الفصل العنصري الذي اقامته اسرائيل يبدو وقد غطاه الثلج الذي نزل على فلسطين يوم الاربعاء.

وعد رئيس الحكومة ايهود اولمرت في لقائه الأخير أبو مازن، بإزالة الحواجز داخل الضفة الغربية، ويعارضون ذلك في الجيش الاسرائيلي تخوفا من دخول المخربين. يُقترح هنا على جميع المعارضين أن يسافروا – ولو مرة واحدة – بين القدس ورام الله أو بين رام الله ونابلس – للشعور بمعاناة السكان وللتأكد من حقيقة أن المهاجمين لو أرادوا، لكانوا يستطيعون الوصول الى كل مكان. واذا ما بُشرنا بعد عدة اسابيع أو اشهر بتجدد الانتفاضة فلن نفاجأ البتة.

يهودا ليطاني
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/12/28

حلمت فيما يرى النائم ان الاسد قبل اربعين عاما كان يريد السلام

لا حل عسكريا او سياسيا لـ «لعنة غزة» بل علينا التفتيش عن حياة جديدة فيها!

■ ان استقرار رأي المجلس الوزاري المصغر أمس على تمكين جنود الجيش الاسرائيلي من اطلاق النار على مطلقي صواريخ القسام على اسرائيل لا يدعو لصيحات التأثر والتصفيق، لا من قبل سكان سديروت الذين يعيشون تحت مطر الصواريخ، ولا من قبل مواطني اسرائيل الآخرين الذين تنقبض قلوبهم لرؤية صور الدماء. سيُقال قبل كل شيء، إن القرار كان مما يقتضيه الواقع. كم يمكن بعد أن يزُعم أن بصقات صواريخ القسام هي أمطار بركة؟ لم تكن أي دولة طبيعية لترد بضبط للنفس كما اعتادت حكومة اولمرت. لكن ضبط النفس في محاولة لمساعدة أبو مازن على السيطرة على السلطة الفلسطينية هو امر اضطراري، فان الجميع من رئيس الحكومة ومن معه، وفي ضمنهم رئيس الاركان وضباطه، يعلمون أن هذا الاطلاق أو ذاك، أو الرد بل المبادرة الهجومية، لن توقف صواريخ القسام؛ واذا ما وقفت، فسينقض المطلقون من الأنفاق؛ واذا ما سددنا الأنفاق، فسيأتون بالطائرات الشراعية.

لا يوجد حل عسكري واحد للوضع الحالي، ولا حتى احتلال قطاع غزة كله. في نصف السنة الذي سبق «ضبط النفس» قُتل نحو 500 (مخرب) في جُهد عظيم للجيش الاسرائيلي. ماذا حدث بربكم؟

قال نائب وزير الدفاع افرايم سنيه أمس وبحق، إن الحل للعنة غزة يجب أن يكون مركبا: عسكريا، وسياسيا، واقتصاديا. أصبح اليأس في غزة نهج حياة دائما، بلد ويربي «المخربين». يجب أن نقلبه رأسا على عقب، وأن نخرج الى حياة جديدة. ولكن من سيفعل ذلك؟

متروكون لمصيرهم

يتلهى أناس اليسار بالتعبيرات اللغوية عندما يُسمون باسم «نازحين» الناس الذين اضطروا قبل أكثر من سنة الى ترك مستوطنات غوش قطيف. يملك أناس اليمين جوابا عتيدا: إن أفراد غوش قطيف مطرودون، ومُقتلعون. يُضحكنا أن نقرأ هذه التعريفات، عندما تصدر عن الساسة. لكن من المحزن جدا لجميع الأطراف في الخارطة السياسية أن ترى مُجلَي غوش قطيف يضلون في تيه الحياة، بمقابلة وعود آخذة في الابتعاد من أفراد الحكومة.

دفع مُجلو غوش قطيف ثمنا باهظا جدا وكانوا يستحقون عناية سريعة، ومصممة ونزيهة، من قبل الحكومة. مر ما يقرب من سنة ونصف سنة منذ قبلّوا لآخر مرة صلوات عضادات بيوتهم، وما زالوا يجوسون خلال الديار، مصدومين لاجلائهم وتتناولهم مكاتب الحكومة المختلفة.

إن التصرف معهم فيه شيء من انعكاس صورة القدرة التنفيذية للحكومة هذه وتلك التي سبقتها، والوعود الباطلة، والخطب الجوفاء – والفعل الضئيل. اليوم، بعد ما يقرب من سنة ونصف سنة، كان يجب أن يكون كل واحد من سكان غوش قطيف مُعوضا ومُدبرا أحواله، من الجانب المادي على الأقل. لا يجب عليهم هم أن يطاردوا الحكومة. يجب على الحكومة أن تطاردهم.

كابوس

«يا الله، أردت أن تعلم، حلما حلمته الليلة»، كما قال جاري العزيز عوزي حتمان عليه السلام. ورأيت فيما يرى النائم، باحثا في التاريخ اسرائيليا ينبش وثائق مكتبة جامعة دمشق، ويقرأ الأوراق من ايام حكم الأسد في 2006، ويقول لنفسه: يا رب يا عظيم، قبل اربعين سنة أراد الرئيس السوري حقا السلام ورفضته الولايات المتحدة واسرائيل. ويستعيد الباحث الاسرائيلي ما يعرف كما في فيلم الى الوراء، ويتذكر الحروب الثلاث الاخرى في المنطقة الشمالية الى أن وقع اتفاق سلام مفروض، وعدد الضحايا بالقصف السوري لمراكز السكان في اسرائيل. «الويل لي، يا الله»، يصيح الباحث الاسرائيلي في مكتبة دمشق. وآنذاك بالضبط، على صرخة ذلك الباحث، تنبهت من الحلم.

ايتان هابر
رئيس ديوان رابين سابقا
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/12/28

اهداف التضييق لم تتحقق .. 522 حاجزا .. بمعدل حاجز لكل 3500 فلسطيني

نظام الحواجز هو أداة أساسية في نظام الاستعمار وجزء اساسي من خطة ابتلاع الاراضي الفلسطينية بالكامل

■ حتى الان لم يزيلوا حتى حاجزا واحدا من عشرات الحواجز التي تقرر رفعها «كبادرة ايجابية» لمحمود عباس. خطة «ازالة الحواجز» تؤجل بهذه الذريعة او تلك منذ عدة سنوات وعددها يزداد في هذه الاثناء. من الممكن التقدير بدرجة معينة من الثقة ان المحاولة المتجددة لتسهيل حياة الفلسطينيين ستفشل مثل سابقاتها، ذلك لان نظام الحواجز ليس مجرد «لفتة» هامشية او مسألة كمية قد يؤدي تقليصها الى الاشارة لتغيير معين في الواقع السائد في المناطق المحتلة. الحواجز هي العمود الفقري للسيطرة الاسرائيلية في الضفة وهي تؤدي ثلاث وظائف مركزية: ـ وظيفة رمزية/وجيواستراتيجية/وسياسية – اجتماعية. لذلك نقول ان من ينسب لها دورا تكتيكيا أمنيا أو مرتبطا بالاستيطان لا يدرك مغزاها الحقيقي.

ضباط الجيش (الذين يخربون اية محاولة لازالة الحواجز) مخلصون من هذه الناحية للرؤية الاساسية الاسرائيلية اكثر من رئيس الوزراء ووزير الدفاع اللذين يستخدمان الحواجز كوسيلة سياسية قصيرة المدى. مئات الحواجز الثابتة والمتحركة المبنية والمؤقتة والمكعبات الاسمنتية والبوابات الدوارة واكوام التراب والقنوات ترمي كلها الى تحقيق هدف واحد: الاشارة الى الطرف الذي يملك القوة للتحكم بحياة الفلسطينيين.

مجموعات صغيرة من الجنود الشبان تلعب دور عملاء القوة المسيطرة التي تجبر مئات الالاف من الناس على التصرف وفق قوانين استبدادية عشوائية تعرقل مجرى حياتهم الاساسية جدا. هذه السيطرة تطبق على الاغلب من دون الحاجة لاستخدام القوة وانما من خلال استغلال قلق الفلسطينيين ومخاوفهم.

الاستخفاف بالفلسطينيين والارتكاز على عقلية الاستسلام والخنوع لا يتجسد بالحواجز وحدها وانما ايضا باجراءات «الفحص» التي تتم من دون حساسية لكرامة الفلسطينيين واحتياجاتهم يتوقعون منهم الانتظار بهدوء خانع مستسلم في الطابور وان لم يفعلوا – «فسيعاقبون».

الانظمة الاستعمارية ارتكزت دائما على صلف وغرور قلة من الجنود الذين اداروا حياة ملايين الناس من السكان الاصليين من خلال الاستخدام القليل للقوة والارتكاز على «الردع» الذي ضمن خضوع الرعايا الخاضعين للاحتلال لسطوتهم وجبروتهم. اسرائيل طورت الطريقة الكولونيالية الاستعمارية: بدلا من قيام قوات الاحتلال بادارة حياة السكان الاصليين بصورة يومية في مدنهم وقراهم، هي تقوم بفرض نظام حكم غير مباشر يحبس السكان الاصليين في جيوب محددة والتدخل في مجرى حياتهم. الا ان هؤلاء السكان يضطرون لرؤية وجه المحتل في قدس الاحتلال وهي الحواجز. وطالما انهم يقفون امامها باستسلام ويخضعون للقوانين التي تفرض عليهم فهذا يعني ان مكانة المحتل ما زالت راسخة وقوية.

الحواجز تعتبر وسيلة جيواستراتيجية من الدرجة الاولى: مأسسة مصادرة الاراضي والبنى التحتية العامة في الضفة وتحويلها حكرا للاسرائيليين وحدهم. خارطة مئات الحواجز الموضوعة في وسط المراكز السكانية الفلسطينية تحدد التقسيم المادي للضفة الى مناطق تم الحاقها عمليا – غرب الجدار الفاصل وغور الاردن الذي عزل عن محيطه – وعشرة جيوب فلسطينية من جنين في الشمال حتى جنوب جبل الخليل.

العوائق الترابية والمكعبات الاسمنتية الموضوعة من دون نظام كما تبدو هي في الواقع منظومة جيواستراتيجية وكذلك تعتبر ازالة بضع اكوام ترابية او عوائق تخريبا للمسار الذي تم تحديده بتخطيط دقيق جدا. من الاجدر بالذين يعتقدون ان ايديولوجية ارض اسرائيل الكاملة قد زالت ان يدركوا ان الحواجز تشكل رمزا لمصادرة اراضي الضفة من دون الحاق من خلال انشاء «محميات» فلسطينية.

التقسيم الجغرافي ينشئ واقعا اجتماعيا وسياسيا يؤدي الى تحطيم المجتمع الفلسطيني وتقسيمه الى تجمعات صغيرة ضعيفة وشحيحة تسودها العزلة بين الوسط والمحيط وتفتت المراكز البلدية وتراجع المحيط القروي وذبوله وتسودها العزلة بين العائلات والحرمان من العلاج الطبي وفرص التعليم – كل ذلك على أمل ان يؤدي الحصار الاقتصادي الى ضائقة ديمغرافية وربما الى الهجرة.

مخططو نظام الحواجز خصصوا جهودا مضنية كبيرة لتخطيط الجهاز الاحتلالي وتطبيقه الا انهم اخطأوا على ما يبدو في تقديرهم لنجاعة طريقتهم. المجتمع الفلسطيني يعبر عن التماسك والتكيف مع ظروف الحياة القاسية التي فرضت عليهم وليست هناك مؤشرات على ان الاهداف المركزية قد تحققت فعلا. لذلك يشعر مبتدعو الحواجز ان عليهم أن يزيدوا عددها سنويا. العدد وصل حتى الان الى 522 حاجزاً أي حاجز لكل 3500 فلسطيني.

من يتطلع بجدية لايقاف هذه المسيرة الحمقاء التي لا تطرح ثمارها الامنية الضيقة وهي حتى مسألة مشكوك فيها واضرارها واضحة للجميع، مجبر وملزم باصدار الامر بتفكيك كل الحواجز غير المنصوبة على حدود اسرائيل السيادية وعدم الخضوع للمساومات والمتاجرة التي يفرضها ضباط الجيش.

ميرون بنفنستي
(هآرتس) ـ 2006/12/28

اشارات دمشق المتعاظمة نحو السلام تعتبر نهاية مرحلة الهدوء بالجبهة الشمالية: إما السلام او المواجهة

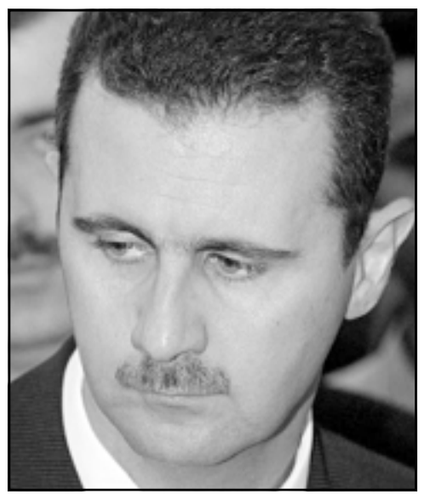

بشار الأسد

■ هل يمكن التوصل للسلام مع سورية؟ هناك شك كبير في ذلك. صحيح أن دمشق عند البوابة، وبشار الأسد يرسل إشارات سلام، وصحيح ايضا أن سورية ليست جزءا لا يتجزأ من محور التعصب الذي يهدد الشرق الاوسط برمته اليوم.

من المفترض أن يقف النظام السوري القومي العلماني من الأساس ضد التطرف الاسلامي الشيعي، لا أن يلعب مهمة رأس الجسر بينه وبين العالم العربي، إلا أن اتفاق السلام مع اسرائيل هو تحد حقيقي لحكم الأقلية العلوية وهو بمثابة رياح عاتية قد تزعزع اَستقرار النظام البعثي المتقادم.

اتفاق السلام مع اسرائيل سيحرم سورية من هويتها كرافعة للواء القومية العربية، ويحولها الى دولة هامشية في الشرق الاوسط. اتفاق السلام سيؤدي الى ازدهار اسرائيل ولبنان، وربما حتى الى التعاون الاقتصادي فيما بينهما ويحول الجارة الكبرى الى دولة عديمة الأهمية سيؤدي بها ضعفها الى العيش في الظل. لا يوجد سبب لموافقة السوريين على ذلك. المناظر الطبيعية الخلابة في الجولان تقطع الأنفاس، إلا أن الثمن الذي قد تضطر سورية الى دفعه مقابل استعادتها، يقلص احتمالية تحقيق الاتفاق الى درجة كبيرة.

وبالرغم من ذلك لا يمكن لاسرائيل أن تسمح لنفسها بمواصلة لعب دور الرافض للسلام. وليس بامكانها ايضا أن تتعامل مع بشار الأسد كما تعاملت مع أنور السادات في عام 1972. وعلى التحليل المتشائم لاحتمالية التوصل الى تسوية سلمية أن يؤدي الى تخفيض التوقعات والحذر، ولكن من دون التسبب بالجمود والشلل. اذا كان السوريون غير ناضجين للاتفاق فعلا، فعلينا أن نعرف ذلك لا أن نُخمنه تخمينا. يتوجب القيام بكل ما هو ممكن، ليس فقط من اجل التوصل الى السلام، وانما من اجل منع حدوث الحرب.

تقييم الوضع في الجيش هو كالتالي: إثر حرب لبنان وصل النظام السوري الى قرار «إما – أو»: إما التقدم السياسي أو التصعيد العسكري. عهد الوضع الراهن انتهى. الثلاثون عاما من اللاحرب واللاسلم في هضبة الجولان وصلت الى نهايتها. هذا هو المغزى الحقيقي والتاريخي لحرب لبنان الثانية.

التلميحات الواردة من دمشق ليست إشارات سلام فقط، هناك ايضا إشارات اضافية حول انتهاء الهدوء في الهضبة واستخدام مبدأ المقاومة فيها وتطبيق نموذج حزب الله هناك. الجيش الاسرائيلي لا يُقدر أن سورية ستشن حربا هجومية ضد اسرائيل في السنة القادمة. ولكن بعض كبار قادته يُقدرون أننا على مفترق طرق. اذا لم تبدأ العملية السياسية – فلن يكون هناك هدوء وانما تصعيد. واذا حدث التصعيد فقد نتدهور حتى الحرب.

بذلك يتبين أن المهمة الملقاة على عاتق حكومة اسرائيل واضحة: بذل كل الجهود لمنع التدهور والبرهنة للجمهور الاسرائيلي على أنه اذا حدث انفجار عنيف رغم ذلك فلن يجري بسبب الرفض الاسرائيلي. من الواجب إخبار الجنود الذين قد يُرسلون الى الحرب القادمة أن حكومتهم قد فعلت كل ما في وسعها لمنع الحرب، وأن كل ذرة من الاحتمال قد استنفدت وأن كل ضربة على الباب قد لقيت الرد.

الرئيس بوش ليس معنيا بالسلام الاسرائيلي ـ السوري. اسرائيل مدينة لبوش ولشرفه، ولكن اذا كان مخطئا في الموضوع السوري كما اخطأ في المسألة العراقية، فان المواطنين الاسرائيليين هم الذين سيدفعون ثمن أخطائه وليس المواطنين الامريكيين. ليس على اسرائيل أن تتواقح مع الامريكيين، ولكنها ملزمة بعدم التصرف كدولة مشلولة بلا ارادة ايضا. اسرائيل لا تستطيع أن تتصرف بصورة مخالفة لمصلحتها البديهية فقط لأن الادارة الامريكية الفاشلة التي وصلت الى آخر مشوارها، طلبت منها ذلك.

الجبهة السورية هي جبهة حساسة ومعقدة. ليس فيها أبيض وأسود، ولا جيد أو سيء بالمطلق. لذلك يتوجب أن نأخذ في الحسبان عند توجهنا الى العملية السياسية ادعاءات ومواقف المعارضين لها. احتمالية التوصل الى السلام الحقيقي ليست عالية، وسورية قد تستخدم المفاوضات بصورة حاذقة لتشريك اسرائيل. يتوجب أن نكون خلاقين في بلورة اقتراحات من طراز جديد، وأن نكون متشددين في الخطوط الحمراء، ولكن بحذر وإبداع وفطنة – يتوجب الانطلاق في الطريق.

آري شبيط
كاتب يساري
(هآرتس) ـ – 2006/12/28

بقاء اولمرت في الحكم مع بيرتس يجعل من نبوءات احمدي نجاد حقائق

2006 حملت نذر النهاية.. فساد وهزائم وقتلى بغزة وتعميق الاحتلال.. وصواريخ القسام متواصلة

■ في الاول من كانون الثاني (يناير) 2006 نعى أحمدي نجاد على دول اوروبا أنها تطلب «إتمام الكارثة» بايجادها دولة اسرائيل في الشرق الاوسط، لكي تطرد اليها جميع يهودها.

بعد الظهر أُطلقت ثلاثة صواريخ قسام على اسرائيل. سقط أحدها في سديروت، واثنان في النقب الغربي، في ذروة عملية «السماء الزرقاء» تماما، التي خرج الجيش في اطارها لوضع حد نهائي لاطلاق صواريخ القسام.

في اليوم التالي أعلن التلفاز أن الحكومة تملك معلومات في ظاهر الأمر تربط بين رئيس الحكومة (آنذاك) وقضايا فساد ورشوة.

في الخامس من كانون الثاني (يناير) 2006 قعد اهود اولمرت في كرسي رئيس الحكومة. ابتدأ عهد اولمرت.

مرت سنة. ما يزال اولمرت في كرسي رئيس الحكومة.

يُقتل خمسون شخصا كل يوم في العراق. ما يزال الاعلام يعلن بأن الشرطة تقول (و/أو النيابة العامة) انها تملك معلومات – في الظاهر عن مشاركة رئيس الحكومة (الآن) في قضايا فساد ورشوة.

ما تزال تسقط ثلاثة صواريخ قسام كل يوم، بعضها في سديروت، وبعضها في النقب. وما يزال الجيش يخرج في عمليات بهيجة الأسماء وملونة، سيوضع في اطارها ـ كالعادة ـ حد نهائي لاطلاق صواريخ القسام. أو «ستُنقل رسالة». أو «ستُغير قواعد اللعبة». أو «سيُجبى ثمن». أو كل كليشيه اخرى.

ما يزال احمدي نجاد ينطق بالعجائب.

لم يحدث شيء بادي الرأي. رغم الحرب، ورغم الانتخابات، ورغم «الانفجار الكبير» (يعني..). الذي كان ـ هو ما يوجد.

لا يوجد خطأ أكبر من هذا. كانت السنة الغابرة سنة ازمة لا تقل في كبرها وأزمتها عن سني التردي، من سنوات الركود ومن السنوات التي سبقت وتلت حرب يوم الغفران. وهي سنة لا تكمن أزمتها في الحرب التي لم تنجح كما طلبت العامة. ولا في ابتعادها عن ساحة "شخصية الأب" الشارونية ايضا – لأنه لا يجب أن ننسى الآن ايضا أن ضررها زاد على فائدتها دائما. ولا في كل قضايا الفساد تلك في الظاهر وغير الظاهر التي تطارد مُعيلي الدولة ومُخلصيها.

تكمن ازمة هذه السنة، قبل كل شيء، في تحلل واسع تم خلالها. تحلل من الالتزامات. وتحلل من القيم الأساسية، بل تحلل من الاستقلال الحقيقي ومن وهم السيادة الحقيقية. في هذه السنة أعلن رئيس حكومة اسرائيلي، علنا، وبفم مليء، وبلا شيء قليل من حمرة الخجل أو الحرج، بأنه لن يدخل تفاوضا سلميا مع عدو، من اجل ألا يجعل الرئيس الامريكي يأسف.

في هذه السنة أعلن وزير دفاع اسرائيلي، بأنه يفخر بالاعلان عن أنه نجح «في تغيير القرص»، وأنه أمر جيشه بالكف عن التمييز بين «المشارك» و «غير المشاركين». أُحلّت دماء مواطنين، بشكل رسميا، ومُعلنا، وفخورا، بلا شيء قليل من حمرة الخجل أو الحرج. وطالما انهم يقفون امامها باستسلام ويخضعون للقوانين التي تفرض عليهم فهذا يعني ان مكانة المحتل ما زالت راسخة وقوية.

الحواجز تعتبر وسيلة جيواستراتيجية من الدرجة الاولى: مأسسة مصادرة الاراضي والبنى التحتية العامة في الضفة وتحويلها حكرا للاسرائيليين وحدهم. خارطة مئات الحواجز الموضوعة في وسط المراكز السكانية الفلسطينية تحدد التقسيم المادي للضفة الى مناطق تم الحاقها عمليا – غرب الجدار الفاصل وغور الاردن الذي عزل عن محيطه – وعشرة جيوب فلسطينية من جنين في الشمال حتى جنوب جبل الخليل.

العوائق الترابية والمكعبات الاسمنتية الموضوعة من دون نظام كما تبدو هي في الواقع منظومة جيواستراتيجية وكذلك تعتبر ازالة بضع اكوام ترابية او عوائق تخريبا للمسار الذي تم تحديده بتخطيط دقيق جدا. من الاجدر بالذين يعتقدون ان ايديولوجية ارض اسرائيل الكاملة قد زالت ان يدركوا ان الحواجز تشكل رمزا لمصادرة اراضي الضفة من دون الحاق من خلال انشاء «محميات» فلسطينية.

التقسيم الجغرافي ينشئ واقعا اجتماعيا وسياسيا يؤدي الى تحطيم المجتمع الفلسطيني وتقسيمه الى تجمعات صغيرة ضعيفة وشحيحة تسودها العزلة بين الوسط والمحيط وتفتت المراكز البلدية وتراجع المحيط القروي وذبوله وتسودها العزلة بين العائلات والحرمان من العلاج الطبي وفرص التعليم – كل ذلك على أمل ان يؤدي الحصار الاقتصادي الى ضائقة ديمغرافية وربما الى الهجرة.

مخططو نظام الحواجز خصصوا جهودا مضنية كبيرة لتخطيط الجهاز الاحتلالي وتطبيقه الا انهم اخطأوا على ما يبدو في تقديرهم لنجاعة طريقتهم. المجتمع الفلسطيني يعبر عن التماسك والتكيف مع ظروف الحياة القاسية التي فرضت عليهم وليست هناك مؤشرات على ان الاهداف المركزية قد تحققت فعلا. لذلك يشعر مبتدعو الحواجز ان عليهم أن يزيدوا عددها سنويا. العدد وصل حتى الان الى 522 حاجزاً أي حاجز لكل 3500 فلسطيني.

من يتطلع بجدية لايقاف هذه المسيرة الحمقاء التي لا تطرح ثمارها الامنية الضيقة وهي حتى مسألة مشكوك فيها واضرارها واضحة للجميع، مجبر وملزم باصدار الامر بتفكيك كل الحواجز غير المنصوبة على حدود اسرائيل السيادية وعدم الخضوع للمساومات والمتاجرة التي يفرضها ضباط الجيش.

ميرون بنفنستي
(هآرتس) ـ 2006/12/28

لن نتفاوض مع الأسد لأننا نخاف من بوش وفي لجنة التحقيق بعد الحرب مع سورية سيحاكم ايهود اولمرت على هذه الجملة

■ مرة، قبل سنين كثيرة، وقبل كثير من الحروب وكثير من الاخفاقات في الأساس، كانت حياتنا أسهل. اعتقدنا أنه يوجد خبراء، وأنهم يعرفون أكثر منا، نحن المواطنين البسطاء، كيف يجب التصرف. اولئك الخبراء، وهم في الأساس من أفراد الجيش وقوات الأمن، يفهمون أكثر منا جميعا، لأنهم يملكون معلومات لا نملكها. انهم يعلمون تماما ما هي نوايا هذا الزعيم العربي أو ذاك، لأن لهم معلومات استخبارية، وفي أيديهم مادة سرية. اذا من نكون نحن لنعترض على تقديراتهم؟ عندما يقول، اولئك الضباط الكبار، أو رؤوس الموساد و «الشاباك»، إن تحليلهم يُبين أنه لا تنشب حرب فانها لن تنشب. والأهم، أنهم عندما يُقدرون كما في 1977، أن السادات متجه الى الحرب، وأن زيارته السلمية للبلاد خدعة فقط، فانهم يعلمون بيقين ما الذي يتحدثون عنه.

لكن السادات جاء الى البلاد، وصنع السلام معنا؛ نشبت حرب يوم الغفران، رغم أن تقديرات «أمان» كانت تقول انه لا توجد أي حرب في الأفق؛ ومحاولاتنا لصنع ترتيب جديد في لبنان في حرب 1982 جلبت علينا مجزرة صبرا وشاتيلا، ومراوحة استغرقت عشرين سنة في المستنقع اللبناني، والوعود بأنه سيكون في الامكان القضاء على حزب الله من الجو في بضعة ايام، جاءتنا بحرب لبنان الثانية، وبآلاف الصواريخ التي قُذف الشمال بها. وهذه أمثلة قليلة فقط، من وفرة كبيرة أكثر إحزانا.

نحتاج الآن مرة اخرى الى الخبراء. والأصح أننا لسنا من نريد ذلك بل الحكومة. هل يريد الأسد الابن أن يباحثنا في تسوية دائمة سلمية أم لا يريد؟ هل الحديث عن حيلة، يجب أن نقول لامعة، لزعيم سورية، من اجل أن يُبعد عنه التحقيق في شأن مقتل الحريري والعقوبات المفروضة على بلاده كجزء من كونه في دول محور الشر، أم أنه يوجد هنا قرار استراتيجي على التوصل الى السلام، كجزء من تصور أمني ـ اقتصادي ـ سياسي؟.

ماذا يقول الخبراء؟ يتعلق الأمر بمن تسأل، كما نعلم جميعا. تزعم «أمان» أن الأسد جدي، ويزعم الموساد أنه لا يوجد من يتُحدث معه أو ما يتُحدث فيه، ويؤيد قسم البحث في وزارة الخارجية موقف «أمان». اذا كان الامر كذلك، فلا مناص من استعمال العقل السديد. وهذا العقل يرفض تصديق جريان الأمور.

كيف يمكن أن يمد زعيم عربي عظيم الشأن في منطقتنا، كزعيم سورية، يدا واحدة، والثانية بعد ذلك، وكلتيهما في النهاية، وأن يطلب الحديث الينا، ثم نرد بسخافة مع هذه التقديرات أو تلك؟ لماذا نحتار في كل مرة يجري الحديث فيها عن محادثات، محادثات فقط، ونفحص، ولا نستطيع الاستقرار على رأي، لكن عندما يتم الحديث عن الحرب، كما رأينا في حرب لبنان الثانية، يستغرقنا الأمر ثلاث ساعات فقط، وتدخل دولة اسرائيل دخولا عميقا في الحرب، والضحايا، والدمار، والألم الذي لا ينتهي، لعائلات الضحايا، والجرحى، ومن صدمتهم المعركة؟

أي ألم، ودمار وضحايا تتطلبها المحادثات، السرية أو العلنية؟ ما الذي يُربك هنا، إلا اذا لم نكن معنيين بالسلام مع سورية، الذي سيتطلب منا كما يبدو اخلاء الهضبة؟ بيد أنه يمكن الحديث في هذا ايضا. أي ضرر يمكن أن يحدث لذلك؟ لنفترض أنه ستوجد محادثات، ولنفترض أن الأسد سيقول انه سيمضي معنا الى عملية سلمية، بشرط أن نخلي الهضبة، من الواضح تماما أنه سيُجرى استفتاء شعبي في ذلك. من هنا، لا يجب على رئيس الحكومة أن يقلق حتى على مستقبله السياسي. فليس هو الذي سيقرر اخلاء المستوطنات. الشعب سيقرر، أو لا.

بيد أن العقل السديد، وهذا صحيح الى الآن، هو ما ينقص القيادة الاسرائيلية تماما. نقرأ ونسمع ونشهد الجدل الذي يدور بين السلطات الاستخبارية المختلفة، ولا يمكن أن نصدق حدوث هذا لنا. يتحقق حلم عمره عشرات السنين، وهو أن يهب زعيم عربي لدولة كسورية، ويدعونا الى التحادث في تسوية دائمة، ونحن نُربك أنفسنا بجدل باطل. لماذا يجب ان نُقدر ماذا سيحدث في النهاية؟ لنبدأ الحديث، ولنرَ ماذا سيحدث في النهاية. أجل، هذا سهل كما يتبين من اللفظ.

وماذا عن بوش؟ من جميع زلات اللسان عديمة المسؤولية لاولمرت، تُعد تلك التي أعلنت للشعب في البلاد بأنه حتى لو كان يوجد احتمال، فاننا لن نُحادث الأسد لأننا نخاف من بوش، هي الأخطر. في لجنة التحقيق الرسمية، التي ستقام بعد الحرب مع سورية، التي كان يمكن منعها، سيحاكم ايهود اولمرت على هذه الجملة.

ياعيل باز – ملماد
كاتبة يسارية
(معاريف) ـ 2006/12/28

معضلة غزة لا تحل بالقوة العسكرية ولا بضبط النفس ولكن من خلال وحدات مهام خاصة مدربة جيدا

■ دُفعت اسرائيل الى معضلة معقدة لا شبيه لها. فمن جهة، من واجبها أن تدافع عن مواطنيها الآن وفورا، ومن جهة ثانية، الرد العسكري كما عرفناه في الماضي، على اطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة، لم يوقف اطلاقها بل قواها. إن عملية عسكرية كهذه الآن ستوقف عملية الحسم في السلطة، وستوحد علينا جميع الفصائل التي يقتل بعضها بعضا. من جهة، يمنحنا كل يوم ضبط نفس نقاط استحقاق في العالم وفي الأسرة الدولية؛ ومن جهة ثانية، لا يساوي هذا أن يقتل صاروخ قسام واحد طفلا في سديروت من ضبط النفس قد يزيد من احساس المنعة عند المهاجمين، ويزيد النار علينا، والجهد الى جرنا الى غزة مرة اخرى. إن الرد سيلعب لمصلحتهم بالضبط ولمصلحة اولئك الذين يريدون دفع الشقاق الداخلي الفلسطيني لمصلحة النضال الموحد لاسرائيل، أو للاثبات للولايات المتحدة ولاسرائيل من هو رب البيت في المنطقة حقا – خالد مشعل واحمدي نجاد مثلا.

قبل لحظة من فورة غضبنا، وقبل لحظة من تغلب الواجب الأساسي في الدفاع عن مواطني اسرائيل على التعقيد الهش للوضع، يجب أن نذكر أنه لا يجوز لدولة اسرائيل أن يكون لها رد عسكري واحد فقط في كمهّا. دور الجيش أن يدافع عن مواطني الدولة وأن يُمكّن المستوى السياسي من حرية العمل، بثمن تعريض جنود الجيش الاسرائيلي للخطر ايضا. يجب استعمال القوة في خدمة السياسة داخل الضرورات السياسية، حتى لو زاد بذلك تعريض جنود الجيش الاسرائيلي أنفسهم للخطر.

من اجل الاحتيال الناجح والمداورة بين الضرورات المختلفة، وداخل المعضلة الشديدة، يجب أن يكون استعمال القوة العسكرية خفيا تقريبا. وهو ما يسمى باللغة الحرفية «التقليل منالظهور». لا يجب أن توجد طوابير من حاملات الجنود المدرعة الثقيلة ونار الدبابات داخل جماهير الاولاد والنساء، وبينهم مسلحون يظهرون ظهورا رائعا في التلفاز ويُطلون علينا من شاشات العالم كله، بل أن نتسلل بهدوء، نرى ولا نُرى، فيما يشبه عمليات سرية أكثر من غزو عسكري.

يمكن الوصول الى داخل قطاع غزة من خلال ألف صورة، والاسوأ منها بصفوف الدبابات أو حاملات الجنود المدرعة. يمكن أن نصل بالتسلل على الأقدام، باستعمال المستعربين، من البحر كصيادين أو كسابحين، أو من تحت الارض في الأنفاق، كما يحب الفلسطينيون، لكن يمكن أن يلائمنا ذلك ايضا. بل انه مع إبداعية ملائمة يمكن ذلك من الجو. يجب استبدال القناص بالدبابة والمحارب من الكمين بناقلة الجنود المدرعة. كلما أصبحت محاربة الارهاب الفلسطيني أكثر سرية، ومراوغة، وغير تحديد في المكان، والزمن والطريقة، سيكون في الامكان الامساك بالعصا من طرفيها وتربيع الدائرة محاربة الارهاب واصابة أفراده، واجراء عملية سياسية أو مشهد عملية سياسية ايضا.

بيد أنه يُحتاج في محاربة الارهاب الى اربعة اشياء تستدعي استحضارها. الاول: إبداعية لا تنتهي، وهي حاجة نقصت كثيرا في لبنان وأشك أن تكون اجتمعت في الاحتياطي من جديد منذ الحرب الأخيرة. والثاني: الاستعداد لرفع مستوى تعريض جنود الجيش الاسرائيلي للخطر على نحو كبير، مع العلم الواضح بأن بعض العمليات ستفشل، وستتعقد وستكلف أرواحا. والثالث: نظر